تقرير المستقبل

FUTURE REPORT

ملحق يصدر مع دورية "اتجاهات الأحداث"

"إعادة التأهيل":
نموذج المراجعات الفكرية للجماعة الإسلامية في مصر

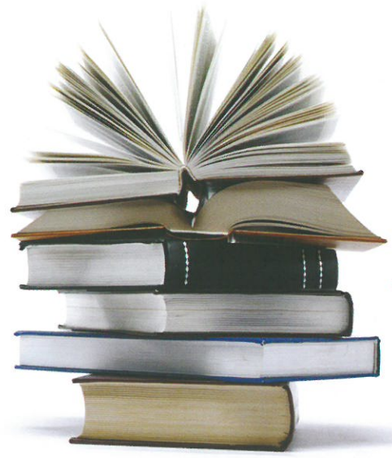

الحاكمية.. نظرية شرعية ورؤية واقعية

تسليط الأضواء على ما وقع في الجهاد من أخطاء

حتمية المواجهة وفقه النتائج

الإسلام وتهذيب الحروب

النصح والتبيين في تصحيح مفاهيم المُحتسِبين

نظرات في حقيقة الاستعلاء بالإيمان

هداية الخلائق بين الغايات والوسائل

فتوى التتار لشيخ الإسلام "ابن تيمية".. دراسة وتحليل

استراتيجية وتفجيرات القاعدة .. الأخطاء والأخطار

تجديد الخطاب الديني

تقديم: علي بكر **إعداد:** باسم راشد - عبدالغفار الديواني - عزة هاشم

تحرير:

إبراهيم غالي - أحمد عاطف

"ملحق دوري يصدر مع "اتجاهات الأحداث"، يهتم برصد وتحليل الاتجاهات الاستراتيجية التي تتشكل على ساحة الشرق الأوسط، أو التطورات الدولية المؤثرة على المنطقة على المدى القصير، والتي يمكن أن تساهم في تقدير تحولات المستقبل."

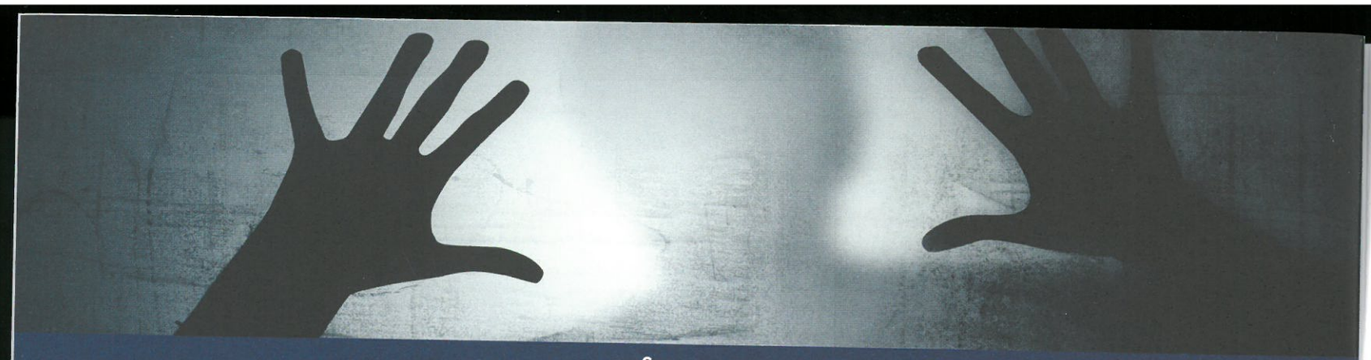

"إعادة التأهيل":

نموذج المراجعات الفكرية للجماعة الإسلامية في مصر

لماذا كتب المراجعات الفكرية الآن؟!

لأن الإرهابيين والمتطرفيين دينياً يُدخِلون الإسلام ذاته في جدل عقيم مرة أخرى، وسط ذيوع لأفكار هي أبعد ما تكون عن صحيح الإسلام، ووسطيته، ودعوته للسلام والتعارف والتسامح وتأسيس علاقات قويمة مع كافة المختلفين دينياً؛ فبعد مرور قرابة خمسة عقود على ما يسمى "ظاهرة الإحياء الديني"، والتي بدأت منذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي، وتم في سبيلها نشر أفكار متطرفة والقيام بسلوكيات وأعمال إرهابية، يمكن التأكيد على أن ثمة عدداً من القواسم الفكرية المشتركة بين كافة التيارات المتطرفة، والتي تعد بمنزلة أصول فكرية لها، باتت تحتاج المزيد من المقاربات الفقهية والشرعية التي تعالج هذه الأسس والمنهجيات الخاطئة للتيارات الإرهابية، وذلك في سياق المواجهة الفكرية للتطرف والعنف.

ويتمثل أبرز مظاهر "الإحياء الديني" وفقاً للتيارات المتطرفة في السعي الحثيث للعودة إلى الإسلام الأصولي، ومحاولة الوصول إلى الحكم من أجل إقامة دولة "إسلامية" تكون منطلقاً لإقامة الدولة الإسلامية الكبرى (دولة الخلافة)، وتشريع استخدام كافة الوسائل، بما في ذلك العنف، لتحقيق هذه الأهداف.

وتحت هذا المسمى تأسست قواسم مشتركة بين كافة التيارات "الإسلامية" المتطرفة، فيما يطلق عليه "وحدة الهدف"، وذلك على الرغم من كثرة ما بينها من خلافات فقهية ودينية؛ حيث يسعى كل تيار إلى إزالة النظام الحاكم الموجود في بلده، ثم إقامة الدولة "الإسلامية" التي تحكم بـ "الشريعة الإسلامية"، ومن ثم الانطلاق إلى الهدف الأكبر وهو إقامة "الخلافة الإسلامية"، بحيث تعود دولة الخلافة من جديد، والتي يحكمها خليفة مسلم يجتمع المسلمون قاطبة تحت حكمه، ويدينون له بالسمع والطاعة على الرغم من اختلاف جنسياتهم وأعراقهم وأقطارهم، وهذا هو الجانب الذي لعب عليه تنظيم "داعش"، الإرهابي بقوة، واستطاع من خلاله جذب آلاف المقاتلين من العديد من دول العالم، كما أنه الهدف الذي تبناه تنظيم القاعدة، ومن قبله الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد في مصر، وغيرها من التنظيمات المحلية المتطرفة، كما في حالة الجزائر أيضاً.

ولعل غالبية هذه التنظيمات لم تتوقف رويداً لتعيد التفكير في الأسس الشرعية التي تستند إليها لتحقيق أهدافها المزعومة، والتي من أبرزها: (الحاكمية، والجاهلية والتكفير، ووجوبية الجهاد، وحتمية المواجهة، ووجوب تغيير المنكر بالقوة، ووجوب الاعتداء على الأجانب وأهل الكتاب - بل والمختلفين مذهبياً - في الداخل).

ولأن الأسس الفكرية لهذه التيارات لم تختلف كثيراً إلا من حيث التنافس فيما بينها على أيها أشد تطرفاً، فيمكن العودة إلى تجربة المراجعات الفكرية للجماعة الإسلامية في مصر، والتي فندت كافة هذه الأسس الخاطئة وأعادت تقويم الانحرافات الفقهية والشرعية التي قادتها إلى انتهاج العنف وقتال نظام الحكم في مصر وإباحة قتل الأجانب وغيرها من أعمال العنف والإرهاب.

ويبرز الهدف من استعادة الحديث في هذا الملحق عن كتب المراجعات الفكرية للجماعة الإسلامية إلى التذكير بكتابات مهمة، فكرياً وشرعياً وفقهياً، كادت أن تكون طي النسيان على الرغم مما تحمله من معالجة للكثير من الأفكار المتطرفة والهدامة التي بُنِي عليها تنظيم القاعدة فيما، واستخدمها "داعش" لاحقاً، ليحولها أيضاً إلى عنف وإرهاب لم تعرفه أي من التنظيمات المتطرفة من قبله، وذلك وسط موجة غير مسبوقة من انتشار التنظيمات التكفيرية و"الجهادية" في العديد من دول منطقة الشرق الأوسط وغيرها من المناطق في العالم.

وبالعودة للجماعة الإسلامية في مصر، فلم يكن يدر في خلد أحد أن تقوم الجماعة، وهي في قمة نشاطها الإرهابي في منتصف تسعينيات القرن الماضي، بالإعلان عن "مبادرة وقف العنف" من جانب واحد في 5 يوليو 1997، ليتحوّل هذا الإعلان إلى عملية مراجعة متكاملة حتى عام 2002، شملت مراجعة فكر الجماعة وسلوكها وبنائها التنظيمي.

وقد أثمرت هذه المراجعة مجموعة من الكتب والكتيبات التي بلغ عددها 25 مؤلفاً **(مرفق قائمة كاملة بهذه الكتب في نهاية هذا الملحق)** قام بإعدادها قادة الجماعة، وتمت طباعتها في عامي 2004 و2005؛ لتدعم عملية التحوّل الفكري والتوجّه السلمي الجديد للتنظيم بأدلة فقهية وعقلانية، حيث شارك في تأليفها ومراجعتها وإقرارها معظم قيادات الجماعة، ومن أبرزهم: (ناجح إبراهيم، وكرم زهدي، وحمدي عبدالرحمن عبدالعظيم، وعلي الشريف، وأسامة حافظ، وعاصم عبدالماجد، وفؤاد الدواليبي، وعصام دربالة).

وقد بدأت المراجعات الفكرية للجماعة الإسلامية بإصدارها أربعة كتب رئيسية، أشرف على صياغتها كبار قادة الجماعة من داخل سجونهم: هي (مبادرة وقف العنف)، و(تسليط الأضواء على ما وقع في الجهاد من أخطاء)، ثم (النصح والتبيين في تصحيح مفاهيم المحتسبين)، و(حرمة الغلو في الدين وتكفير المسلمين)، وهي المراجعات التي على أساسها تم الإفراج عنهم وعن أغلب المسجونين من عناصر الجماعة، وإدماج العديد منهم في المجتمع المصري.

وأدت هذه المراجعات إلى اتخاذ الجماعة شعاراً جديداً لها، يتمثل في المصحف الشريف تحيطه الآية الكريمة: {وَأَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ} [الشورى: 13]، وذلك بدلاً من الشعار القديم الذي كان يتضمن السيف والمصحف والآية الكريمة: {وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ} [البقرة : 193].

يذكر أنه بمجرد التفاعل مع مبادرة وقف العنف من قِبل الدولة المصرية، والسماح للقادة بزيارة أفراد الجماعة في السجون وشرح المبادرة لهم، أعلن قادة الجماعة أن هذه المبادرة تمثل ثورة فكرية كاملة، حيث طالت كل الثوابت الفكرية للجماعة، والتي وصفتها بالأخطاء الشرعية الفادحة التي يجب التخلي عنها، وتبني مفاهيم جديدة صحيحة، وهذا ما أصاب أبناء الجماعة الإسلامية والتيار الجهادي بشكل عام بصدمة فكرية عنيفة. وكان قادة الجماعة يدركون ذلك جيداً، لذلك دعموا موقفهم في مبادرة وقف العنف بمجموعة من المؤلفات الفكرية التي تشرح التوجه الجديد للجماعة، من خلال الاستناد إلى مجموعة من الأدلة الشرعية القوية التي هدمت الأفكار القديمة وأصّلت للأفكار الجديدة.

ومن بين المؤلفات الفكرية لمراجعات الجماعة الإسلامية التي بلغت 25 مؤلفاً، توجد عشرة كتب رئيسية يعرضها هذا الملحق، عالجت المحاور الفكرية الرئيسية، ليس في فكر الجماعة الإسلامية فقط، وإنما في الفكر الجهادي ككل، وجاء على رأسها مفهوم "الحاكمية" الذي تنطلق منه كل التيارات الجهادية وتبني عليها أساسها الفكري والعقائدي وتتخذ منه قوساً تُطلق منه سهام الكفر على أعدائها ومخالفيها.

كما عالجت المراجعات الفكرية مفهوم "الجهاد" الذي تستند إليه تيارات العنف المُسلح وتتخذه ذريعة لسفك الدماء وهتك الحرمات وقتل الأبرياء وإشاعة الفوضى، حيث سعى الدكتور "ناجح إبراهيم" وزملاؤه إلى وضع هذا المفهوم في إطاره الشرعي، وتصحيح الآراء الخاطئة التي تطرقت له.

وتناولت المراجعات أيضاً قضايا أخرى ذات صلة بمفهوم "الجهاد"، مثل استهداف المدنيين والسياح الأجانب وأيضاً العمليات الانتحارية، وذلك من أجل توضيح الجرائم التي ارتكبتها الجماعات الإرهابية تحت مسمى "الجهاد في سبيل الله"، مع تفنيد الفتاوى الخاطئة التي استندت إليها الجماعات الإسلامية في هذا الشأن، وفي مقدمتها فتوى الإمام "ابن تيمية"، والتي تعرف باسم "فتوى التتار"، حيث تعد مرجعاً مهماً لكلِ التنظيمات الجهادية وركيزة فكرية مهمة للكثير من أعمال القتل والإجرام.

وفي هذا السياق، هدفت المراجعات الفكرية للجماعة الاسلامية إلى النزول للواقع لتفنيد الأطروحات الجهادية لتنظيم "القاعدة"، وانتقاد الأخطاء التي ارتكبها هذا التنظيم المُتطرف في حق العالم الإسلامي والتيارات الإسلامية كافة، من خلال دخوله في صراعات خاطئة، وعدم إدراكه قضية المفاسد والمصالح التي يُبنى عليها مفهوم "الجهاد"، مع التأكيد على أن "الجهاد" لا يمكن أن يكون غاية في حد ذاته وإنما هو سيلة قد يتم اللجوء إليها وفق ضوابط محددة من أجل تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية.

وعرجت المراجعات كذلك إلى تصحيح علاقة الأفراد المنتمين للحركات الإسلامية بصفة عامة، والجماعة الإسلامية خاصة، بالمجتمع بكافة أطيافه، وانتقال علاقاتهم بمحيطهم الاجتماعي من حالة النفور إلى التعاون والاندماج، وتصحيح المفاهيم الخاطئة التي تسببت في حالة الانفصال بينهم وبين المجتمع، ومنها نظرة أبناء التيارات الإسلامية إلى أنفسهم "نظرة استعلاء" على الآخرين، لاعتقادهم خطأً أنهم أكثر إيماناً وتقوى، حيث أكدت كتب المراجعات أن مهمة الأفراد الذين يتصدون للدعوة هي هداية الناس، وليس الحكم عليهم بالكفر أو الإيمان.

وفي الاتجاه ذاته، **ركزت المراجعات الفكرية على واحدة من أهم النقاط التي تؤدي إلى صدام التيارات الدينية مع مجتمعاتها، وهي قضية "الأمر بالمعروف والنهي المُنكر"**، وذلك بهدف تصحيح آلية التطبيق المغلوط لهذا المفهوم لدى الكثير من تلك التيارات. كما شددت المراجعات على أهمية التجديد الدائم والمستمر للخطاب الديني على المستويات كافة، بما في ذلك المؤسسات الدينية الرسمية، ومواكبة التطورات والمتغيرات.

وبناءً عليه، يسلط هذا العدد من "تقرير المستقبل" الضوء على عشرة كتب من "المراجعات الفكرية" للجماعة الإسلامية، حيث يعرض أبرز الأطروحات التي تضمنتها، وذلك بهدف دعم "حرب الأفكار" ضد التنظيمات المتطرفة مثل "داعش" وغيرها، وتعزيز رؤية القارئ والفرد العادي، وكذلك من يتصدون فقهياً وفكرياً للأفكار المتطرفة، من أجل وقف، أو الحد من، انتشار مثل هذه الأفكار والأفعال التي أدخلت معظم دول المنطقة العربية في حالة من الصراعات والفوضى والنزاعات الداخلية.

علي بكر:
باحث متخصص في شؤون الحركات الإسلامية

أولاً: الحاكمية.. نظرية شرعية ورؤية واقعية

ظل مفهوم "الحاكمية" مثاراً للجدل في العديد من الأزمنة، خاصةً في ظل الفهم الخاطئ لحقيقة ما يعنيه المفهوم، والتمييز بين حاكمية الله التي لا مراء فيها، وبين حاكمية الحكام من البشر الخاضعين للصواب والخطأ في تصرفاتهم، الأمر الذي دفع بعض الغُلاة لتكفير الحكام.

لذا يجيب هذا الكتاب عن العديد من التساؤلات المتعلقة بمفهوم الحاكمية، حيث يوضح ابتداءً المقصود بالحاكمية، والتي تعني أن تكون المرجعية العليا في الحكم لله وللرسول، بيد أن هذا لا يعني أن كل حكم أو أمر دنيوي لابد أن يكون منصوصاً عليه في هذين المصدرين، خاصةً أن قضايا العباد غير محدودة، ولكن المقصود ألا تصطدم تلك الاجتهادات بثوابت الشريعة الإسلامية، ومن ثم لا ترتبط الحاكمية بأي شكل من الأشكال بالتكفير، سواءً للحاكم أو للمحكوم.

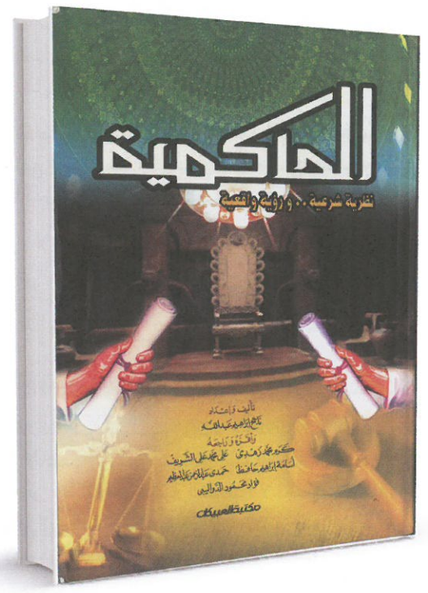

وفيما يتعلق بتكفير الحُكَّام المسلمين، فقد اعتبره المؤلفون أشد خطراً على المسلمين من تكفير الأفراد العاديين، وذلك لأن آثار تكفير الحاكم لا تقتصر على دائرته الضيقة بل على الوطن بالكامل، خاصةً أن نتائجها تعني بطلان حكمه بالضرورة والخروج عليه وقتاله، وهو ما قد يؤدي إلى مزيد من الفوضى والدمار والخراب للمجتمعات الإسلامية.

ومن ثم، طالب الكتاب بضرورة توخي الحذر والحيطة التامة قبل اتخاذ هذه الخطوة من ناحية، وترك هذا الأمر لأئمة الدين من الفقهاء والعلماء والمخضرمين من ناحية أخرى، مُحذراً أكثر من مرة من خطورة تكفير الحكام المسلمين والخروج المُسلح عليهم.

وقد تناول الكتاب بمزيد من التدقيق الأساس الفكري الذي يعتمده غُلاة التكفير في نظرتهم لمفهوم الحاكمية واستخدامهم له، مستدلاً على ذلك بآيات الحاكمية في القرآن وغيرها، كما تطرق إلى طبيعة العلاقة بين حاكمية الله وحاكمية البشر التي وصفها بأنها علاقة توافق وليس تعارض، حيث أكد أن الآيات القرآنية بقدر ما تؤكد حاكمية الله وتقرها إقراراً واضحاً، فإنها في الوقت نفسه تحمل بين ثناياها إقراراً بحاكمية البشر في تسيير أمورهم وقوانينهم بما لا يخالف ما أنزل الله في كتابه، بل يشير الكتاب إلى أن من يريد إلغاء حاكمية البشر تماماً إنما يضر بشريعة الإسلام نفسها ضرراً بالغاً، وأنه بهذا الإلغاء يتنكر لحاكمية الله التي تبنى بالأساس على البشر، حيث تُنفذ بأيديهم وفي وجودهم.

كذلك خصَّص الكتاب باباً كاملاً للحديث عن فكرة الخروج على الحاكم والعِظات والعِبَر التي يمكن الخروج بها من خبرات التاريخ الإسلامي في هذا الأمر؛ إذ أوضح الدكتور "ناجح إبراهيم" أن تجارب الخروج على الحاكم في التاريخ الإسلامي لم تسهم في تعضيد قوة الدين الإسلامي بقدر ما أسهمت في إضعافه.

ثانياً: تسليط الأضواء على ما وقع في الجهاد من أخطاء

يعد هذا الكتاب إدانة صريحة لممارسات الجماعة الإسلامية، واعتبار ما ارتكبته من أفعال خروجاً على الشرع والدين، ووضعاً للجهاد في غير موضعه، حيث يوضح الكتاب أن الجهاد ليس هدفاً في حد ذاته ولا غاية، وإنما هو وسيلة لرفع راية الدين وإعلاء كلمة الله، وإن لم يحقق الجهاد غايته يصبح ممنوعاً لما فيه من إراقة للدماء وذهاب للأرواح والأموال.

ويذكر الكتاب أن غاية الجهاد هداية الخلائق إلى الحق، فإذا تعارضت الغاية مع الوسيلة وجب تقديم الغاية على الوسيلة، خاصةً أن الجرائم العظمى التي أرتكبت باسم الجهاد أسهمت بشكل أساسي في نفور المجتمع، وسيلان الدماء، وامتلاء السجون، وتشويه صورة الإسلام والمسلمين. ومن ثم، فمجمل ما وقع كان فتنة، ولم يحقق مصلحة.

ويرى مؤلفو الكتاب أنه ليس هناك حرج على العلماء والمجتهدين في أن يغيروا من اجتهاداتهم وفتواهم، مراعاةً لاختلاف الزمان والمكان والأجناس.

ويتناول الكتاب مُغالاة بعض الشباب الذين خرجوا حاملين السلاح في حروب ضد دولتهم أو دول أخرى، وهو ما نتج عنه الكثير من المفاسد والأضرار، في نطاق إلقاء النفس في التهلكة المنهي عنه شرعاً وعقلاً، مع أن الإسلام يتضمن قواعد تحول دون قتل المدنيين الذين لا يشاركون في القتال، بالإضافة إلى عدم جواز التمثيل بجثث القتلى وهدم منازل المحاربين أو حرق محاصيلهم وزروعهم.

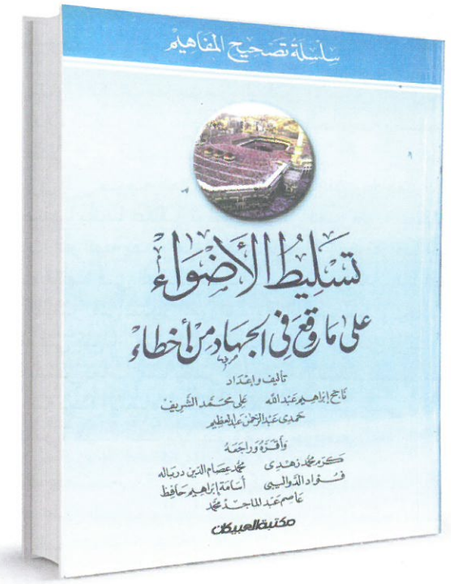

وفيما يخص السياحة وحُرمة قتل المُستَأمنين، يرى المؤلفون أنه متى ما انعقد الأمان صار المُستأمن في حصانة من إلحاق الأذى والضرر به، سواء من المسلم المؤمن أو من غيره من المسلمين أو حتى الذميين، وينطبق ذلك في عصرنا الحاضر على الدعوات التي يوجهها أفراد من المسلمين إلى أُناس من أديان أخرى للزيارة وعلى عقود العمل، وغير ذلك من كل صورة ينطبق عليها التوصيف الشرعي للأمان.

ومن ثم، فإن السياح الذين يدخلون البلدان الإسلامية لا يجب التعرض لهم بالقتل أو استهداف أموالهم أو أعراضهم. ويرد مؤلفو الكتاب على المختلفين في هذا الصدد - والذين يرون أن الأمان المُقدَّم للسياح هو أمان الحكومة - بأن العِبرة بما يعتبره السائح أماناً.

وفي نهاية الكتاب، يوجه المؤلفون رسالة إلى شباب المسلمين فحواها أن أحرى المسائل وأولى القضايا بالتدقيق فيها هي مسائل الجهاد التي تتعرض للدماء والأموال، وبالتالي فعلينا أن نقوم بإرجاعها لأهل العلم والاجتهاد، والتعامل مع الإسلام ليس بوصفه نصوصاً جامدة، ولكنه دين يُراعي قدرات البشر وواقعهم، ويجعل المسلم قادراً على التوفيق بين الحكم الشرعي والواقع العملي.

ثالثاً: حتمية المواجهة وفقه النتائج

يتناول كتاب "حتمية المواجهة وفقه النتائج" مراجعة لأحد المبادئ المهمة التي نادى بها الشباب المسلم وعاش في كنفها حتى ظنها البعض حتمية لا جدال فيها، وهي فكرة "حتمية المواجهة المسلحة مع أنظمة الحكم القائمة في بلاد الإسلام" واتخاذ ذلك سبيلاً لنُصرة قضايا الإسلام. وانطلاقاً من كون هذه الفكرة محض اجتهاد بشري غير معصوم، حاول مؤلفو الكتاب إعادة النظر في تلك القضية في ضوء الضوابط الشرعية، من خلال ثلاثة فصول تم تخصيصها لمناقشة عدد من الأفكار المهمة، والتي شملت ما يلي:

أ - عدم قدسية الفكر البشري:

حاول الكتاب وضع حدود فاصلة بين عدد من المفاهيم، وذلك سعياً لوضع حد فاصل بين ما هو مقدس ومعصوم، وبين ما هو خارج نطاق العصمة والتقديس، وتضمنت هذه المفاهيم:

- الحد الفاصل بين الإسلام والفكر الإسلامي، فالإسلام وحي معصوم لا ريب فيه، أما الفكر الاسلامي فهو عمل العقل البشري في فهمه، ولذا فإن الحكم الإسلامي هو عمل السلطة البشرية في تنفيذه، وكلاهما لا عصمة له.

- الحد الفاصل بين الشريعة والفقه، فنصوص الشريعة واجبة القبول، أما قول الفقيه فيمكن قبوله أو رده بضوابط شرعية يعرفها أهل الاختصاص.

- الحد الفاصل بين الحتمية والسُنة الكونية، فالسُنن الكونية من صُنع الله، بينما الحتمية من صُنع البشر، فهم الذين حتموها ثم سعوا إلى تطبيقها.

وبالتالي، لا يجدي وضع الحتميات دائماً على أرض الواقع، لأنه يعني إهمال كل ما هو مُحتمل من متغيرات الواقع الذي هو متغير بطبعه على الدوام، ويترتب عليه إلغاء العقل والتفكير، والجمود على الرأي الواحد.

ب - عدالة القضية لا تعني حتمية المواجهة:

يعمد الكتاب إلى تصحيح الفكرة القائلة بأن نُصرة القضايا العادلة لا تتم إلا من خلال المواجهة المسلحة بوصفها فكرة غير صائبة، فعدالة القضية لا تعني حتمية المواجهة المسلحة، لأن هناك سُبلاً أخرى – غير المواجهة – قد تكون هي الأنسب والأنجح لنصرة قضايا الحق والعدل.

وحتمية المواجهة في الحقيقة ليست سُنة كونية ولا حُكماً شرعياً، وإنما هي فتوى قد تصيب أو تخطئ، فضلاً عن أنه لا يجوز أن تتعدى الواقع والزمان، خاصةً أن القول بحتمية المواجهة يعني أنه ليس ثمة بديل شرعي آخر لسياسة الواقع، وتحقيق مصالح الإسلام والمسلمين، وهذا غير صحيح.

ج - الأخذ في الاعتبار المآلات والعواقب عند الإقدام على الأعمال:

يدخل ذلك في نطاق "فقه النتائج"، حيث يوضح الكتاب ضرورة دراسة الجدوى وحساب النتائج لكل عملٍ قبل الشروع فيه، فنحن وإن كنا غير مُطالبين بتحقيق النتائج، إلا أننا مطالبون في الوقت ذاته بالأخذ بالأسباب، ومن أهم

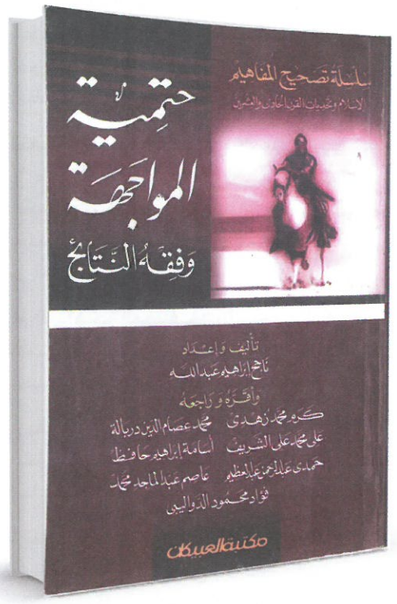

هذه الأسباب بذل الجهد في معرفة المآلات، وحتى في حال كون النظرية صحيحة، فإنه يُمتنع عن تطبيقها عندما يكتنفها عوارض تحول دون تحقيق المصلحة المرجوة من ورائها.

رابعاً: الإسلام وتهذيب الحروب

في ظل ما يُثار حول قضية استهداف المدنيين بالقتل عبر استخدام وسائل عدة تراوحت بين التفجيرات العشوائية، وتفجير الطائرات المدنية، وتدمير البنى التحتية، وذلك استناداً إلى فتاوى عدة تبيح مثل هذا الاستهداف، يُناقش كتاب "الإسلام وتهذيب الحروب" تلك الفتاوى، وتفنيدها بوصفها فتاوى غير مُعبِّرة عن الموقف الإسلامي الصحيح من المدنيين.

وفيما يلي عرض لأهم القضايا التي تناولها الكتاب بالمناقشة والتصحيح:

أ - التمييز بين المحاربين والمدنيين في القتال:

ثمة فتاوى تنطوي على إباحة قتل المدنيين من جنسيات معينة أو إباحة قتل النساء والأطفال والسياح، لذا حاول مؤلفو هذا الكتاب الرد على هذه الفتاوى بوصفها تتناقض مع ما قررته الشريعة الإسلامية في هذا الصدد، استناداً إلى أن التفريق بين المحاربين والمدنيين يعد من أبرز ملامح الرؤية التهذيبية للحروب التي قدمها الإسلام، وهو ما يعني أن الحرب في الإسلام ليست ثأرية أو انتقامية.

ب - استهداف السياح والأجانب بالقتل:

يرى مؤلفو الكتاب أن فتاوى استهداف الأجانب والسياح بالقتل، والتي برزت في تسعينيات القرن الماضي قد استندت إلى مقدمات كانوا يظنون أنها صحيحة، فولدت نتائج خاطئة. وتتلخص تلك المقدمات في أن هؤلاء الأجانب لا يصح الأمان الممنوح لهم لأن عدداً من أركان الأمان الشرعي أصبحت غير قائمة خاصةً في ظل تحذيرهم من القدوم للبلاد. ويُفنِّد الكتاب استدلالات القائلين بجواز قتل السياح بوصفها تنطوي على عددٍ من الأخطاء، منها التعميم الخاطئ واحتمال وجود من لا يجوز قتله بينهم، خاصةً أن طريقة دخولهم تندرج غالباً في مفهوم التأمين بمعناه الشرعي.

ج - العمليات الفدائية (استشهاد أم انتحار؟):

يُفنِّد الكتاب آراء فريقين من العلماء حول الموقف من العمليات الفدائية، حيث ينظر الفريق المؤيد لها بوصفها عمليات استشهادية، بينما يراها الفريق المعارض من قبيل العمليات الانتحارية. ويؤكد مؤلفو الكتاب بعد استعراض آراء الفريقين على الآتي:

- لا يجوز القيام بهذه العمليات الفدائية إلا إذا توافرت القيود والضوابط التي وضعتها الشريعة الإسلامية.

- إنه بعد التأكد من توفر القيود والضوابط المطلوبة، يجب النظر إلى المصالح المرجوة من العمليات الفدائية والمفاسد المترتبة على فعلها، وذلك قبل القول بجوازها، مع مراعاة أن حسابات هذه المصالح والمفاسد تتغير بتغير الأزمان.

د - خطف وتفجير الطائرات المدنية:

يشير الكتاب إلى ضرورة النظر في جملة المفاسد التي تترتب على عمليات خطف وتفجير الطائرات المدنية، ومقارنتها بالأهداف التي يريد الخاطفون تحقيقها، حيث تكون النتيجة في الغالب هي عدم مناسبة هذا الأسلوب.

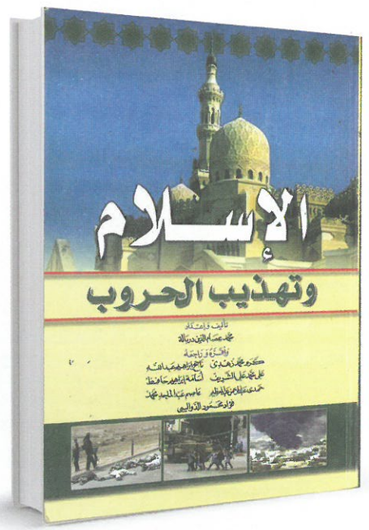

هـ- تدمير البنية التحتية والمؤسسات الحكومية:

يرد الكتاب على الفتاوى التي تُنادي بجواز تدمير البنية التحتية والمؤسسات الحكومية بعدد من الحجج والبراهين التي تثبت العكس، ويوضح أنه استناداً إلى أن ملكية المؤسسات والبنى التحتية لا تعود لشخص بعينه لكنها تعود للشعب بأسره، فإنه لا يجوز القيام بتدمير المؤسسات الحكومية والبنى التحتية في بلاد الإسلام، نظراً لما قد يترتب عليه من قتل وإتلاف ينتج عنه أضرار عديدة بالمسلمين ووغيرهم بدون جريمة ارتكبوها.

خامساً: النصح والتبيين في تصحيح مفاهيم المُحتسِبين

يطرح "أسامة إبراهيم حافظ" وآخرون مجموعة من الأفكار حول مسألة الحِسبة (الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر)، والدور الذي يجب ألا تتعداه الجماعات الإسلامية في ظل وجود المؤسسات الحكومية التي تقوم بضبط الأمن، وتنفيذ القانون، ويضع الكتاب ضوابط لتطبيق الحِسبة، وذلك كالتالي:

أ - الابتعاد عن فكرة الظن السيئ أو التخوين بغير حق أو دليل: حيث يمثل ذلك خطورة على استقرار المجتمع نتيجة انتشار التربص بين أفراده، ما يؤدي في النهاية إلى قتل أفراد بغير حق وبناءً على ظنون خاطئة لا صلة لها بالواقع.

ب - ضرورة تجنب التجسس للمُحتسِب: أكد العلماء على وجوبية أن يكون المُنكر ظاهراً للمُحتسب بغير تجسس.

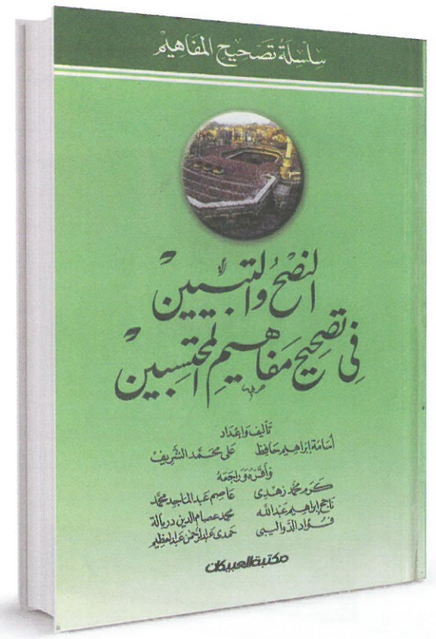

ج - الستر على صاحب المعصية وعدم التشهير به: إذ إن الستر على صاحب المعصية يُعد ضابطاً مهماً يحمي المجتمع من إشاعة الفاحشة وانتشارها بين الناس، وهو الهدف الأساسي من الحِسبة.

د - عدم التعدي على الآخرين: فالأصل في ذلك أنه "لا ضرر ولا ضرار"؛ فالاحتِساب الذي يتسبب في إيقاع الضرر بالغير، والاحتِساب الذي يتعدى إلى غير المُحتسِب فيه، والاحتِساب الذي يتعدى قواعد الحسبة الشرعية، كلُ ذلك يُعتبر تعدياً منهياً عنه.

ه - احترام المذاهب المختلفة: يتلخص ذلك في احترام المُحتسِب لمن يختلف معه في المذهب، وبما يؤدي إلى الفهم الصحيح والحد من الخلافات.

و- التحلي بالعلم والرفق والليّن: فيجب تعريف المُحتسِب فيه بفعله بلطفٍ من غير عنفٍ، لأن الحِسبة ليست هدفاً في ذاتها، وإنما وسيلة لتحقيق مصلحة المجتمع.

ز- الالتزام بدرجات الحِسبة: وهي تبدأ بتعريف المُحتسِب فيه بالمُنكر بصورة ليّنة، ثم النهي بالوعظ والنصح والتخويف بالله، ثم التعنيف بالقول الغليظ الخشن مع الالتزام بالآداب الشرعية لذلك، ثم التغيير باليد الذي تندرج تحته ثلاث مراحل؛ أولاها قصد المُنكر بالعنف دون صاحبه، وثانيتها التهديد بالضرب، وثالثتها مباشرة الضرب. ويؤكد الكتاب على تدرج وترتيب هذه الدرجات والمراحل.

وفي سبيل ضبط مسألة "الحِسبة" كوسيلة لحماية المجتمع من المُنكرات والانحرافات والفتن، والحفاظ على استقراره، يُوضح مؤلفو الكتاب الضوابط الشرعية لذلك، وهي:

أ - المُحتسِب المُعيّن هو الذي يتم تنصيبه أساساً للتصدي للمُنكرات، ولا مجال لدخول غيره من الأفراد طالما أنه موجود وقت الحادث، إلا إذا طُلب منهم المساعدة.

ب - إذا غاب المّحتسب المُعيّن وصعب الاتصال به في وقت يسمح بمنع الجريمة، فهنا يمكن للفرد التدخل وفقاً لقواعد القانون والعُرف المُتعارف عليها في المجتمع حول الجريمة.

ج - ينبغي أن يُفهم أن المقصود باستعمال الشدة مع مرتكبي الجريمة أو المُنكر ليس بضربه قبل أو بعد زوال المُنكر، ولكن يجب على المُحتسِب هنا تسليمه إلى حيث يلقى جزاءه.

د - شهر السلاح وجمع الأعوان، في حال عدم استطاعة المُحتسِب دفع المُنكر.

الخُلاصة في هذا الصدد، أن مؤلفي الكتاب يرفضون التدخل في أحوال الناس بداعي "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، ومن هنا كانت إدانتهم لكل الأفعال التي قامت بها الجماعات الإسلامية، مثل التدخل في حياة الناس الشخصية والفصل التعسفي بين النساء والرجال، والاعتداء على الأفراح والمتبرجات، وغيرها. ورأوا أن ذلك يُعد تعدياً

على السلطان، وانتزاع سلطة القضاء والأجهزة الأمنية. ومن وجهة نظرهم، فإنه مع وجود مؤسسات الدولة يضيق اختصاص "المُحتسِب" إلى حدود النصح باللين، متى كان المُنكر ظاهراً وقائماً من دون تجسس.

سادساً: نظرات في حقيقة الاستعلاء بالإيمان

يُلقي الدكتور "ناجح إبراهيم" ومعه عدد آخر من قادة الجماعات الإسلامية الضوء في هذا الكتاب على بعض معاني وأفكار هذه الجماعات التي اختلط فهمها، فلم تؤتِ بثمارها المرجوة، بل قادت إلى النقيض، ما أحدث ضرراً كبيراً في المجتمع. ومن أهم هذه الأفكار ما يلي:

أ - العلاقة مع الآخر:

يوضح الكتاب الفرق بين مفهومي "الاستعلاء بالإيمان" و"الاستعلاء بالذات"، فالأول هو صفة من صفات المؤمنين يُمدحون بها ويُثابون عليها. أما "الاستعلاء بالذات" فينتج عن الفهم الخاطئ للمفهوم الأول، فقد يفهمه البعض على أنه طلب المكانة العالية للنفس لما هي عليه من إيمان، ما ينتج عنه نظرة المؤمن لنفسه على أنه أعلى مقاماً من المخالف للإيمان بكفر أو عصيان. وفي هذا الصدد، يتطرق الكتاب إلى بعض الإشكاليات، وهي:

- نظرة المؤمن للآخر: يشير الكتاب إلى أن "الاستعلاء بالإيمان" لا يُجيز للإنسان أن ينظر إلى نفسه على أنه أفضل من غيره، حتى إن كان الغير كافراً، لأن العِبرة بالخواتيم.

- الحدة والغلظة في معاملة الآخر: إذ لا يعني "الاستعلاء بالإيمان" الحِدة والغِلظة في المعاملة مع كل من هو مخالف لمنهج الله.

- احترام حقوق الآخر: فقد قامت شريعة الله على العدل، وتأسست أخلاق الإسلام على الإحسان للناس جميعاً؛ وبالتالي، لا يُعقل أن يأمر الإسلام بالعدل والإحسان للناس، ثم يأمر البعض في الوقت ذاته بإهدار حقوق الآخرين بدعوى "الاستعلاء بالإيمان".

ب- الإيمان وحده لا يكفي:

يؤكد الكتاب أن فكرة "الاستعلاء بالإيمان" فقط لا تكفي لتحقيق التقدم والانتصارات للإسلام والمسلمين، فالإيمان هو حقاً سلاح المؤمنين وبه ينتصرون، ولكن لابد من الأخذ بالأسباب، وتقدير القدرات والإمكانات المتاحة، إلى جانب الإيمان، كي تحقق الأمة تقدمها وتبني حضارتها، وذلك كالتالي:

- ضرورة الأخذ بالأسباب: يشير المؤلف إلى أن المفهوم الصحيح لـ"التوكل" لا يعني إهمال الأسباب، ومن ثم فهو يرفض ما يردده البعض بأن الإيمان يكفي دون الأخذ بالأسباب. فمثلاً، نجد ما يحارب العالم بأسره بينما هو لا يملك من أسباب القوة لذلك، ما ينتج عنه إهدار كثير من دماء أبناء الأمة دون تحقيق أدنى مصلحة للإسلام والمسلمين.

- ضرورة معرفة القدرات والإمكانات المتاحة: يدعو الدكتور "ناجح إبراهيم" إلى ضرورة معرفة الإمكانات والقدرات المتاحة دون مبالغة أو تساهل في التقدير، لأن من عرف نفسه معرفة حقيقية وصحيحة، عرف كيف يسير بها إلى الله سيراً يناسب قدراته وإمكاناته. كما يدعو إلى التعقل وعدم الاندفاع إلى الحق من دون وجود الآليات المناسبة والقادرة على حماية هذا الحق والحفاظ عليه. ومن ثم، فلا يجب الدخول في مواجهات مع أعداء الإسلام طالما أن القدرات والإمكانات لا تكفي، وذلك من دون الاعتماد فقط على عامل الإيمان.

سابعاً: هداية الخلائق بين الغايات والوسائل

يناقش هذا الكتاب أحد أهم القضايا التي واجهت العمل الإسلامي في فترات عديدة، وهي مسألة الخلط بين الوسائل والغايات وما ترتب عليها من انعكاسات سلبية أضرت بالمجتمع والأمة الإسلامية وبصحيح الدين نفسه.

ويبدأ الكاتب بالقول إن الفرق الجوهري بين الوسائل والغايات يكمن في كون الأخيرة لا يتصور فيها التحريم أو الإلغاء، بينما يجرى ذلك على الوسائل؛ فإقامة الدين أحد مقاصد الشريعة ولا يمكن إلغاؤه، بينما الجهاد وسيلة لتحقيق هذا المقصد، وقد يحرم تنفيذه إذا لم تتوفر مقتضياته أو شروطه.

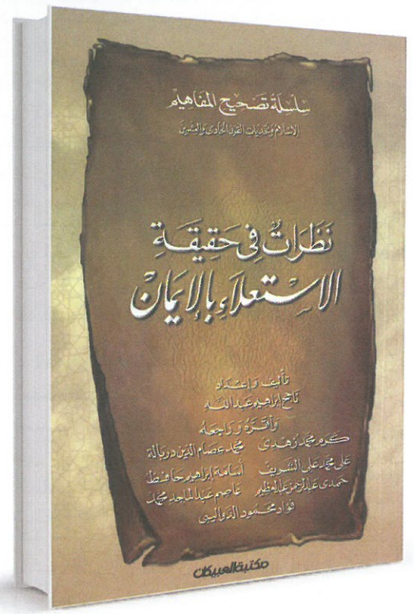

ومن الأفكار المهمة التي سلط عليها الكتاب الضوء أيضاً هي الدعوة الإسلامية ودور الداعية في المجتمع الإسلامي والسمات التي يجب أن يتميز بها، حيث أكد أن الدعوة والداعية وجهان لعملة واحدة، بحيث لا يمكن الفصل بينهما ولا غنى لأحدهما عن الآخر، كما أن الداعية عليه عبء كبير وضخم، ويجب أن يكون قادراً على حمله، خاصةً أن الدعوة تأتي في المقام الثاني بعد النبوة.

وأكد الكتاب أن المقياس الحقيقي لقوة الدعوة يكمن في درجة إخلاص دُعاتها لا في علو صوتهم، كما يجب على الدُعاة أن يراعوا أعراف بلادهم وزمانهم، مع مواكبة التطورات التي يمر بها العالم الإسلامي.

وأفرد المؤلفون فصلاً للحديث عن الصلح كآلية إسلامية أصيلة لإنهاء النزاعات والخلافات، مشيرين إلى أن أغلب الشباب المسلم تجاهل ذلك الخيار النبوي الراشد على الرغم من تسجيل التاريخ مئات من الحالات التي كان الصُلح هو الوسيلة الحاسمة لإنهاء الخلافات.

كما أكد الكتاب على نقطة غاية في الأهمية تتعلق بالأمر ذاته، إذ أكد على أن القول بحتمية المواجهة بين الشباب المسلم وحكومته يعد نوعاً من مصادرة العقل والرأي، ومصادرة البحث عن صيغة شرعية وعملية ممتازة للعلاقة بين الشباب المسلم وحكوماته المختلفة في ظل الظروف التي تعيش فيها المجتمعات الإسلامية.

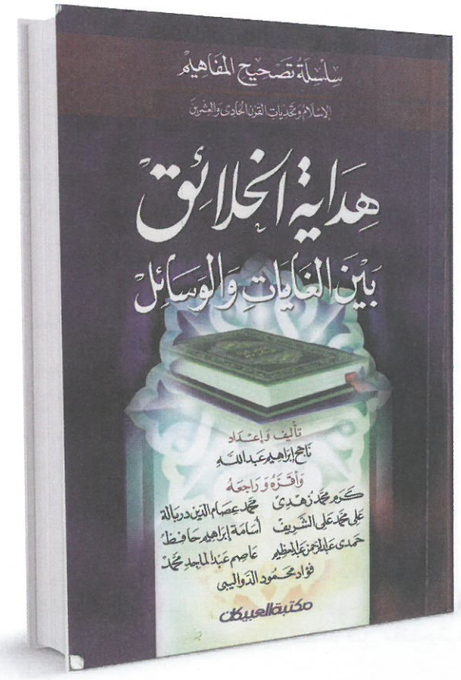

كما تم تخصيص فصل كامل بعنوان: "التعايش السلمي وتلاقي الحضارات"، أكد فيه المؤلفون أن الإسلام اعتمد مبدأ التفاعل وليس القتال، وأن الحوار السلمي ركن من أركانه، وأن ذلك ليس سياسة مرحلية يتبعها وقت ضعفه، ولكنه مبدأ أصيل وسُنة حاضرة في كل وقت. وأوضح أن التعايش السلمي مع المخالفين لا يعني الاعتراف بمخالفتهم أو الرضا بها، ولكنه يعني الاعتراف بحقهم في الوجود وحريتهم في اختيار عقيدتهم من دون ضغط أو إكراه، منتقداً بشدة أطروحة "صدام الحضارات" لصموئيل هنتنجيتون لأنها تدفع نحو الحرب وليس السلام، مؤكداً أن الإسلام دين منفتح ويتمتع بقوة ذاتية تجعله لا يخشى الانفتاح ولا يتوجس من الحوار المُثمر البنَّاء مع غيره من الحضارات.

ثامناً: فتوى التتار لشيخ الإسلام «ابن تيمية».. دراسة وتحليل

يتناول هذا الكتاب ضوابط نقل الفتوى في الشريعة الإسلامية، ويُلقي الضوء على القاعدة التي قررها العلماء، والتي تؤكد "تغير الفتوى بتغير الزمان والمكان والحال والعُرف". ويخلُص إلى أن إسقاط فتوى "ابن تيمية" في التتار على واقع بلاد المسلمين حالياً هو إسقاط خاطئ.

وينقسم الكتاب إلى ثلاثة فصول، تناقش ثلاثة موضوعات رئيسية هي:

أ ـ نظرة شرعية في تغيير الفتاوى الفقهية:

يناقش الكتاب عدداً من القضايا المهمة المتعلقة بصحة الفتوى، والتي تشمل:

- الفتوى لا تكون صحيحة إلا إذا امتزج فيها فقه النصوص والأحكام بفقه الواقع، وغالباً ما يحدث الخلل عند انفصال الفقهين.

- ينبغي أن يكون واضحاً في الأذهان ما هو ثابت لا يخضع للتغيير، وما هو خاضع للتغيير والتبديل.

- تغير الفتوى ليس متروكاً للأهواء والرغبات الشخصية، ولكنه مؤسس في المقام الأول على مراعاة مصالح المسلمين.

- ليس من المقبول من مُجتهدي العصر الجمود على فتاوى صدرت في عصور سابقة دون اعتبار لمدى تطابق واقع الفتوى مع الواقع الحالي أو مخالفته له.

ب ـ نحو قراءة صحيحة لفتوى التتار:

تناول مؤلفو الكتاب الضوابط التي يجب مراعاتها عند نقل أي فتوى من الواقع الذي قيلت فيه إلى واقع آخر، وعرضوا في هذا الصدد نموذج "فتوى التتار" التي أفتى بها شيخ الإسلام "ابن تيمية" في شأن التتار الذين استباحوا الشام بعد أن اعتنق بعضهم الإسلام ونطقوا بالشهادتين. وعلى الرغم من ذلك كانت فيهم مُنكرات ومساوئ جعلت الناس يتهيبون لقتالهم، فهرعوا إلى الشيخ "ابن تيمية" يستفتونه في هذه المسألة الشائكة فأفتاهم بفتواه الشهيرة بوجوب قتال

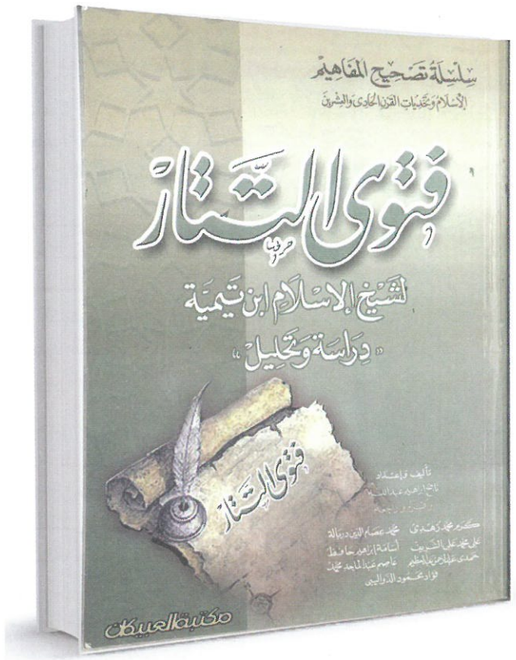

التتار. وأعاد الدكتور "ناجح إبراهيم" وزملاؤه قراءة هذه الفتوى وأظهروا عدم صحة تطبيقها في الواقع المعاصر؛ فمن خلال نظرة فاحصة لأحوال أغلب حكومات المسلمين وقت صدور الكتاب وجدوا أن الأوصاف التي ذكرها "ابن تيمية" عن التتار والتي بنى عليها فتواه غير متوفرة في هذه الحكومات.

ج ـ ليس كل تشريع بشري باطلاً:

مهّد مؤلفو الكتاب لتناول هذه القضية بذكر خصائص الشريعة الإسلامية، والتدليل على مرونتها، وإتاحتها لمساحة تشريعية تسمح لأهل الاجتهاد بإيجاد الحلول الشرعية لكل المستجدات العصرية، وذلك من خلال ضرب أمثلة متنوعة لآيات المرونة الفقهية التي تزخر بها الشريعة الإسلامية، والتي تعد صالحةً لكل زمان ومكان وقادرة على تلبية احتياجات الإنسان في ضوء المتغيرات المتسارعة التي تلم به.

وأشار الكتاب إلى ملامح المساحة التشريعية التي ترك الإسلام التشريع فيها للعلماء وأُولي الأمر في ضوء مقاصده الكلية ومبادئه العامة، وهي: (التشريع فيما لا نص فيه، والتشريع بالمصالح المُرسلة أي المُطلقة غير المقيَّدة، واختيار الأنسب من الآراء الفقهية المختلفة طالما كانت مُعتبرة، وتقنين الشريعة وصياغتها على هيئة قوانين ومواد يسهل الحكم بها والرجوع إليها).

تاسعاً: استراتيجية وتفجيرات القاعدة.. الأخطاء والأخطار

يوضح "كرم محمد زهدي" ومعه آخرون في هذا الكتاب الاختلاف بين رؤية كل من الجماعة الإسلامية وتنظيم "القاعدة" تجاه قضايا الجهاد، حيث تعتمد الأولى - بعد مبادرة وقف العنف - على الحوار وعدم الصدام، أما رؤية "القاعدة" فتجعل الجهاد هو الاستجابة الوحيدة لمواجهة الواقع، وترفع منطق استثارة الأعداء بدلاً من تحييدهم، وتثير حروباً رغم أن الأمة الإسلامية في أوهن حالاتها، ومن ثم أتت بأعمال مخاصمة لفقه المصالح والمفاسد.

ويتضمن الكتاب تقييماً شاملاً لاستراتيجية تنظيم "القاعدة"، كالتالي:

أ ـ قصور في الفهم وقراءة خاطئة للواقع:

يرى الكتاب أن استراتيجية "القاعدة" بها أوجه قصور وخلل متعددة تتمثل في الآتي:

- فهم وقراءة خاطئة للواقع: يتعلق هذا الخلل بعدم تقدير قدرات الأمة الإسلامية التي لا تستطيع أن تواجه تحالفاً مضاداً لها على المستوى العسكري أو الاقتصادي أو على مستوى وحدة القرار السياسي نفسه، وهو ما لا يسمح بوجود فرصة لانتصارها.

- أهداف مستحيلة أو ضبابية: لم تقم استراتيجية "القاعدة" على أهداف مُمكنة التنفيذ أو أهداف محددة بوضوح بعيدة عن التعميم والغموض. فمن الأهداف المُعلنة إخراج القوات الأمريكية من بلاد المسلمين، وهو ما يُعد مُستحيلاً في ظل موازين القوى بين تنظيم "القاعدة" والولايات المتحدة.

- عدم ترتيب الأولويات: لم تتبن الاستراتيجية ترتيباً صحيحاً لأولويات العمل، ما جعل تنظيم "القاعدة" ينخرط في صراعات متعددة داخلياً وخارجياً، ومن ثم كانت النتائج مأساوية.

- الجمود: تعتمد استراتيجية "القاعدة" على طريق واحد هو استخدام القوة وإغفال بقية الوسائل، وهذا الجمود لا يحقق المرونة اللازمة لتحقيق الأهداف الموضوعة.

وبالتالي، كان لكل هذا الخلل والقصور نتائج سلبية، منها مثلاً التدخل المستمر في الدول الإسلامية بدعوى محاربة الإرهاب والعولمة الأمنية، وحدوث تقارب بين واشنطن وأوروبا الغربية، وتعرض الجاليات الإسلامية في أوروبا والغرب لمضايقات عنصرية وتشديد قوانين الهجرة واللجوء السياسي بها، والتأثير السلبي على صورة الإسلام في الغرب.

ب ـ خلل في فهم فريضة الجهاد:

يوضح الكتاب حقيقة الفهم الخاطئ لهذه الفريضة من خلال النقاط التالية:

- الجهاد الحقيقة الغائبة: فالجهاد يعد وسيلة من وسائل بلوغ الغايات النبيلة في الإسلام، وهو بذلك مجرد وسيلة ضمن عدة وسائل، ويجب اللجوء إلى أي وسيلة غير القتال طالما تحقق المطلوب.

- الجهاد فريضة من فرائض الإسلام: لا شك أن الجهاد من أعظم الفرائض، ولكن الجهاد قد يكون واجباً، وقد يكون مُحرماً على حسب توفر شروطه وعدم وجود موانع.

وفي تناوله للتفجيرات التي قام بها تنظيم "القاعدة"، يؤكد الكتاب على رفضه استهداف المدنيين، وأيضاً رفض فتوى قتل الأمريكيين التي اتبعتها "القاعدة"، لأن ثمة أمريكيين مسلمين، وآخرين لا يوافقون على السياسات الأمريكية المُتبعة، ما يعني أن استهداف المدنيين الأمريكيين لا يدخل في أحكام القتال. وينطبق الأمر ذاته على استهداف الأجانب والسياح، فكلها أحكام خاطئة في فكر تنظيمات "القاعدة" و"طالبان" وغيرها.

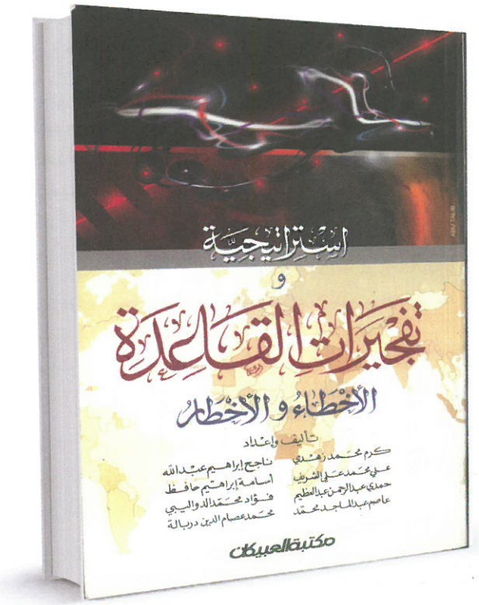

وفي ختام الكتاب، يدعو المؤلفون تنظيم "القاعدة" إلى مراجعة استراتيجيته، وتوجيه الطاقة المختزنة للجهاد والتضحية لدى أبناء الأمة حيثما يوجد محتل غاشم أو مستعمر آثم.

عاشراً: تجديد الخطاب الديني

يطرح هذا الكتاب تصوراً عميقاً للموضوع الجدلي المتعلق بتجديد الخطاب الديني، حيث يتطرق القسم الأول إلى الحديث عن أهمية تجديد الخطاب الديني، مؤكداً أن تجديده واستمرار تحديثه أصبح ضرورة واقعية ومطلباً مُلحاً من أجل مواكبة تطورات العصر.

وقد ميَّز الدكتور "ناجح إبراهيم" بين الثوابت والمتغيرات المتعلقة بقضية تجديد الخطاب الديني، كما أكد على بعض المعاني المهمة التي تجدر الإشارة إليها، كالتالي:

- إن تجديد الخطاب الديني لا يعني تغيير معالم الدين وثوابته، لكنه دعوة لأصحاب العقول من الدُعاة لمراجعة مدى فهمهم للشرع، ورؤيتهم لترتيب الأولويات، وأن المقصود هو التجديد في الوسائل والاجتهادات الفرعية القائمة على مراعاة المصلحة والعُرف، وليس التجديد المُوجه إلى أُسس الدين وأعمدته الرئيسية.

- ينبغي أن تكون روافد تجديد الخطاب الديني الإسلامي مبنية على أُسس مأخوذة من الإسلام، مع الأخذ في الاعتبار تغير الزمان وما يتبعه من تغير حاجات الناس وأولوياتهم طبقاً لظروف عصرهم. والمقصود بالروافد هنا أولاً القرآن والسنة، وثانياً مراعاة تجدد حاجات الناس، بما يحقق أكبر قدر من المصلحة لهم، ويدفع أكبر قدر من المفاسد عنهم، أما الرافد الثالث فيتعلق بالتعامل مع ما لم يرد به نص، وهو ما يُميّز الشريعة من ناحية مرونتها التي تجعلها صالحة لكل زمان، ومرنة للتغيرات والتطورات التي تطرأ على الأمة الإسلامية.

- إن إزالة الجمود الذي يُخيم على حركة الاجتهاد ويعطل حيوية الفقه الإسلامي هو أمر ضروري من شأنه أن يخدم صالح الإسلام وأمته ويساهم في تقدم الأمة وتجديد دينها. كذلك فإن مهمة تجديد الخطاب الديني هي مهمة علماء الأمة ومجتهديها وأصحاب الفكر والرأي المعروفين بحبهم للإسلام وغيرتهم عليه وحرصهم على مصالح أمتهم.

أما القسم الثاني من الكتاب، فيركز على مضمون التجديد في الخطاب الديني الإسلامي، وقد حاول المؤلفون تقديم طرح متوازن في هذا الشأن؛ حيث عرضوا تصوراً لخطاب ديني مُنضبط يتناسب مع روح العصر ومعطياته، ويحافظ في الوقت نفسه على ثوابت الدين وهُوية الأمة الإسلامية. وقد توصلوا إلى بعض التوصيات والمعاني المهمة في هذا الصدد لعل أبرزها:

- ضرورة أن يعمل الخطاب الديني على ربط مفهوم العبادة بالمجتمع، لما في ذلك من أثر فعَّال في نهوض الأمة ودفع مسيرة تقدمها.

- سعي الخطاب الديني إلى فض الاشتباك المُفتعل بين ثنائيات الدين والدولة، والأصالة والمعاصرة، وتحديد موقف واضح من بعض القضايا الشائكة مثل الديمقراطية وتحرير المرأة، والتي ركز عليهما الكتاب بشكل أكثر عمقاً، مُوضحاً مواطن الاتفاق والاختلاف بين الإسلام والديمقراطية، حدود

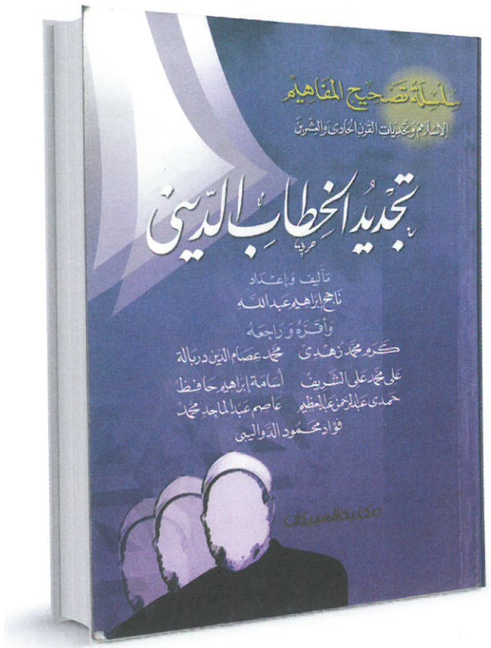

دور المرأة في الإسلام واختلافه عن المجتمعات الأخرى غير المسلمة.

- يجب ألا يقوم الخطاب الديني على نفي الآخر أو استبعاده، ولا يقف موقف العداء المُطلق من الآخرين، ولكنه يؤمن بالتواصل والحوار مع الآخر انطلاقاً من "عالمية" الإسلام. كما يرفض الكتاب التصورات الخاصة بفصل الدين عن الدولة تماماً؛ مؤكداً أن الإسلام منهج حياة شامل ولا يمكن فصله عن الدولة وسياساتها.

خاتمة

من خلال عرض وتحليل أبرز الأفكار المطروحة في كتب المراجعات الفكرية للجماعة الإسلامية وقادتها في مصر خلال السنوات الماضية، بدا ملحوظاً أن مُجملها يُمثل تفنيداً واضحاً ورفضاً قاطعاً لمعتقدات مُشابهة تعتنقها تنظيمات متطرفة وجهادية في المنطقة العربية والغرب حالياً، بل وتستغلها في غسل عقول الشباب وجذبهم للقتال في صفوفها، استناداً إلى فتاوى هي أبعد ما تكون عن الإسلام وشريعته.

ويُمكن تلخيص أبرز النقاط المُتضمنة في أهم هذه الكتب في الآتي:

1- رفض الخروج على الحُكَّام المسلمين أو تكفيرهم، حيث حذر قادة الجماعة الإسلامية من تداعيات ذلك على الوطن كله، وحدوث الفوضى والخراب للدول الإسلامية، وضربوا في هذا الصدد أمثلة بتجارب الخروج على الحاكم في التاريخ الإسلامي، والتي لم تسهم في تعضيد قوة الدين الإسلامي بقدر ما أسهمت في إضعافه.

2- عدم فتح الباب على مصراعيه أمام خيار "الجهاد" أو القيام بـ "العمليات الفدائية"، بمعنى وضع ضوابط وقيود واضحة على استخدام هذه الأداة لتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، مع التأكيد على أن غاية الجهاد هي هداية الخلائق إلى الحق، فإذا تعارضت الغاية مع الوسيلة وجب تقديم الغاية على الوسيلة؛ حيث رأى أصحاب المراجعات أن ثمة جرائم أُرتكبت باسم الجهاد، ما أدى إلى سيلان الدماء، وتشويه صورة الإسلام والمسلمين، وأكدوا على ضرورة النظر إلى المصالح المرجوة من العمليات الفدائية وكذلك المفاسد المترتبة على فعلها، وذلك قبل القول بجوازها.

3- الرد على من يعتقد أن نُصرة القضايا العادلة لا تتم إلا من خلال المواجهة المسلحة، حيث تبنى قادة الجماعة الإسلامية مبدأ "عدم حتمية المواجهة المسلحة"، لأن هناك سُبلاً أخرى قد تكون هي الأنسب والأنجح لنُصرة قضايا الحق والعدل.

4- تفنيد الفتاوى التي أصدرها البعض في أوقات سابقة والتي أباحت قتل المدنيين من جنسيات أخرى واستهداف السياح، حيث أقر أصحاب المراجعات الفكرية من الجماعة الإسلامية بأن مثل هذه الفتاوى تتناقض مع الشريعة الإسلامية، على أساس رؤية الإسلام التهذيبية للحروب التي تفرق بين المحاربين والمدنيين. كما أكد هؤلاء على تحريم استهداف وقتل السياح الذين يدخلون البلدان الإسلامية.

5- الاعتراض على أفكار وأفعال التنظيمات الجهادية والمتطرفة مثل "القاعدة"، والتي تجعل الجهاد الوسيلة الوحيدة لتحقيق مُبتغاها، بعكس الجماعة الإسلامية التي دعا قادتها إلى الحوار، فالقاعدة رفعت شعار استثارة الأعداء بدلاً من تحييدهم، وأثارت حروباً على الرغم من أن الأمة الإسلامية في أوهن حالاتها، ومن ثم أتت بأعمال مخاصمة لفقه المصالح والمفاسد.

6- وضع ضوابط لتطبيق "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، حيث أدانت مراجعات الجماعة الإسلامية ما قامت به الجماعة من قبل، مثل التدخل في حياة الناس الشخصية، والاعتداء على الأفراح والمتبرجات، وغيرها، واعتبر قادة هذه الجماعة أن ذلك يُعد تعدياً على سلطة القضاء والأجهزة الأمنية.

7- التأكيد على ضرورة تجديد وتطوير الخطاب الديني، وجعله مُواكباً لمستجدات العصر وظروفه، وبما يحافظ في الوقت نفسه على ثوابت الدين وهُوية الأمة الإسلامية.

قائمة كتب المراجعات الفكرية للجماعة الإسلامية (25 كتاباً)

(1) ناجح إبراهيم وآخرون، **الحاكمية.. نظرية شرعية ورؤية واقعية** (الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2004).

(2) .....، **تسليط الأضواء على ما وقع في الجهاد من أخطاء** (الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2005).

(3) .....، **حتمية المواجهة وفقه النتائج** (الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2004).

(4) محمد عصام دربالة وآخرون، **الإسلام وتهذيب الحروب** (الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2005).

(5) أسامة إبراهيم حافظ وآخرون، **النصح والتبيين في تصحيح مفاهيم المحتسبين** (الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2005).

(6) ناجح إبراهيم وآخرون، **نظرات في حقيقة الاستعلاء بالإيمان** (الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2005).

(7) .....، **هداية الخلائق بين الغايات والوسائل** (الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2004).

(8) .....، **فتوى التتار لشيخ الإسلام "ابن تيمية".. دراسة وتحليل** (الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2005).

(9) كرم محمد زهدي وآخرون، **استراتيجية وتفجيرات القاعدة** (الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2004).

(10) ناجح إبراهيم وآخرون، **تجديد الخطاب الديني** (الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2004).

(11) أسامة إبراهيم حافظ وآخرون، **مبادرة وقف العنف.. رؤية واقعية ونظرة شرعية** (الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2004).

(12) عاصم عبدالماجد، **نصيحة واجبة لقادة القاعدة** (الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2004).

(13) محمد عصام دربالة، **الجهاد الحقيقة الغائبة** (الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2004).

(14) ناجح إبراهيم وآخرون، **دعوة للتصالح مع المجتمع** (الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2004).

(15) .....، **حرمة الغلو في الدين وتكفير المسلمين** (الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2005).

(16) محمد عصام دربالة، **للجهاد أولويات** (الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2005).

(17) .....، **فتوى قتل السياح.. مناقشة وتقييم** (الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2005).

(18) .....، **الاستعانة بغير المسلمين في الجهاد.. ضوابط حاكمة"**، (الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2005).

(19) .....، **العمليات الفدائية.. استشهاد أم انتحار؟** (الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2005).

(20) .....، **هرمجدون ودعوى إبطال الجهاد** (الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2005).

(21) .....، **خطف وتفجير الطائرات المدنية.. تقيم شرعي** (الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2005).

(22) .....، **التفجيرات العشوائية في الميزان** (الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2005).

(23) .....، **تدمير البنية التحتية.. جهاد مشروع أم إفساد ممنوع** (الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2005).

(24) القادة التاريخيون للجماعة الإسلامية، **تفجيرات الرياض.. الأحكام والآثار** (الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2005).

(25) .....، **نهر الذكريات** (الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2005).

المتحدة للطباعة والنشر
United Printing & Publishing

جميع حقوق النشر محفوظة لمركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة © 2015